الحلايق وكل ما يوضع به وما يعاون به على الاثم كعمل الات اللهو وثوب الابريسم للرجال وانية الذهب والفضة والمزمار ونحو ذلك ومنه ما هو مكروه ومنه ما اختلف في كراهته وحرمته وسنذكرهما مفتاح يحرم الرهان الا في ثلثة اجماعية منصوص بها في الحسان لا سبق الا في نصل او خف او حافر ويدخل في النصل السهم والسيف والسكين والرمح وفي الخف الابل والفيل وفي الحافر الفرس والبغل والحمار ولا خلاف في شئ منها عندنا ولنا الخبر في اختصاص الحرمة في غير الثلثة بما فيه عوض او شموطا اصل الفعل ايضا و مشتاق اختلاف الروايات في فتح الباء من لفظ السبق وسكونه فانه على الاول بمعنى العوض المبذول للعمل وعلى الثاني بمعنى المصدر والاول هو المتعين والموافق للاصل المعتمد عليه ولذا اختار الشهيد الثاني مع تاييد باصالة جواز الفعل فيجوز المسابقة بنحو الاقدام وبنحو الحجر ورميهما والمصارعة والا لكان ذلك لا بشئ على نصل والطيور ونحو ذلك بغير عوض الا ان تركه احوط مفتاح كما يحرم التكسب بحمل الجابر كذلك يحرم معاونتهم والتسوبل الاسم في ديوانهم وقد ورد بذلك نصوص كثيرة معتبرة وفي بعضها الامر باسقط من حالق التقية قطعة احب الي من ان اتولى لاحد منهم عملا او اطا بساط رجل منهم الا لتقية كثيرة عن موسى بن اسرا وقضاء دينه وفي اخرى لا مدة بقلم وفي الموثق لا بسهم على بناء مسجد قال اصحابنا الا مع التمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومع الاكراه بالخوف على النفس والمال او الاهل وبعض المومنين فيجوز اعتمال ما يامن الاذى به وربما كان في بعضها دلالة على ترجيح على ان دوام المواساة لفقراء المومنين وتفريج كربهم قالوا وكن مع النصر لا بسيرا بل يجتمع عليه

والتقية

والتقية عنه اما اخذ جوايزهم فجايز بلا خلاف وكذا ابتياعها وسايل المعاوضات للصلاح المستفيضة بها فكل ذلك منه فلك المهنى وعليه الوزر ومنها لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه وكذلك ما ياخذه باسم المقاسمة او الخراج او الزكوة فانه جايز الاخذ منه ومن مالكه مجالسته عليه بلا خلاف للنصوص وقيل يشترط ان لا يزيد على المعتاد اخذه من عامة الناس في ذلك الزمان وزاد اخرون اتفاق السلطان والعمال على القدر وفي اختصاص الحكم بالجاير المخالف لحق نظرا الى معتقده من استحقاقه ذلك عندهم دون غيره لاعترافه بكونه ظالما فيه ولاصالة المنع الا ما اخرجه الدليل وهو المخالف خاصة لانه المسؤل عنه والمدلول عليه بالقرائن النفاتا الى الوقايع او الغالب فيحتى الباقي او التعميم نظرا الى اطلاق النص والفتوى اشكال مفتاح اذا اختلط الحلال بالحرام وجب التمييز وايصال المستحق الى اهله مع الامكان ولو با المصالحة والا اخرج خمسه وحل له الباقي كما مضى مفتاح اذا دفع اليه مال ليصرفه في قبيل وكان هو بعضهم جاز له ان ياخذها كاحدهم من غير زيادة للتصحيح ياخذه لنفسه مثل ما يعطي غيره وفي معناه خبر آخر وقيل يا المنع للتصحيح لا ياخذ منه شيئا حتى ياذن له صاحبه او هو مقطوع وحمله الشيخ على الكراهة للجمع وهو حسن ولو دلت القرائن الحالية او المقالية على تسويغ اخذ جاز بلا كراهة وفاقا للعلامة مفتاح المشهور ان ما يجب فعله لا يجوز اخذ الاجرة عليه كتغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم وكذا القضا والشهادة واما مة الصلوة والاذان وزاد الحلبي تعليم المعارف والشرايع وكيفية العبادات وتفسير الاحكام وتعليم القران وفي المسئلة اختلاف شديد لا كراهة يحرز قال بين محرم وقايل بالكراهة ومفصل فيها بالمنع في البعض والجواز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)